

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لترك ما قبله ولا في نحو " إنسان " و " يَشُدُّ " و " يقول " و " يَبْرِيح " لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَشَقُّل الحركة عليهما ولا في نحو " سَمِعْتُ الْعِلْمَ " لأن الحركة فتحة وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ولا في نحو " هَذَا عِلْمٌ " لأنه ليس في العربية فَعُل - بكسر أوله وضم ثانيه . ويختصُّ الشرطان الأخيران بغير المهموز فيجوز النقل في نحو (۞) الذي يَخْرُجُ (الْخَبْرُ) وإن كانت الحركة فتحة وفي نحو " هذا رِدْءٌ " وإن أدَّى النقلُ إلى صيغة فَعُلٍ ومَنْ لم يُثَبَّتْ في أوزان الاسم فُعِل - بضمه فكسرة - وزَعَمَ أن الدُّنْيَا منقولٌ عن الفعل لم يُجَزَّ في نحو " بِقُفْلٍ " الذِّقْلُ ويجيزه في نحو " ببطء " لأنه مهموز .

فصل .

: وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء إن كانت متصلة بحرف كذُمَّتْ أو فعل كقامتْ أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخْتُ وبِذْتُ .

وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة نحو تَمَرَّة و شَجَرَة أو ساكن معتل نحو مَلَاة ومُسْلِمَات . لكن الأرجح في جمع التصحيح كمُسْلِمَات وفيما أشبهه وهو اسم الجمع وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا فالأول أَوْلَاتُ والثاني كعَرَفَات وَأَذْرَعَات والثالث كهَيَّهَات فإنها في التقدير جمع هَيْهية ثم سمي بها الفعل - الوقفُ بالتاء ومن الوقف بالإبدال قولهم : " كَيْفَ الإِخْوَة وَالْأَخَوَاتُ " وقولهم : " دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنْ الْمَكْرُمَاتِ " وقرأ الكسائي والبيزى " هَيْهَاهُ " والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال